

الدعم الحكومي لا يكفي لإنقاذ الشركات المغربية من الإفلاس

البيروقراطية تمنع وصول المساعدات إلى المؤسسات المتضررة



الشركات على مكك الأزمات

دون دعم الدولة، مؤكدة أن أعراض الأزمة تجلت أساسا في التوقف المؤقت للنشاط وتقليص مدة العمل وتسريح العمالة وخفض عدد المستخدمين. واعتبر الزراري أن البنية الاقتصادية الهشة للشركات الصغيرة والمتوسطة لا تمكنها من انتظار المساعدات عن طريق البرامج في آجال تتجاوز 30 يوما. وقالت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (هيئة رسمية مكلفة بالإحصاء) إن 57 في المئة من مجموع الشركات في البلاد أوقفت نشاطها بشكل مؤقت أو دائم بسبب فايروس كورونا، وأضافت أن أزيد من 135 ألف شركة اضطرت إلى تعليق أنشطتها مؤقتا، فيما أوقفت 6300 أخرى بصفة نهائية.

وقرر المغرب في مارس 2020 إنشاء صندوق خاص لتدبير ومواجهة فايروس كورونا لمواكبة القطاعات الأكثر تضررا بفعل انتشار كورونا، كالتجارة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

وتوقع مكتب الدراسات أنفوريك أن تكون 2021 سنة أزمة أكبر بالنسبة إلى إفلاس الشركات، بالنظر إلى حجم ملفات الشركات المترامح بمحاكم المملكة والتي لم تتعالج بعد، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها البلاد جراء تداعيات جائحة كورونا بالرغم من الجهود التي قامت به الدولة لحماية الشركات من الإفلاس.

ومن أجل إعادة الحيوية للشركات المتوسطة والصغيرة، اقترح زكرياء إقرار نظام تمويلي على المدى البعيد وبشكل دائم حتى تتمكن من اللجوء إلى تمويل مناسب وبفائدة مناسبة.

وأكد الزراري أن "المغرب قام بمجموعة من التدابير الاستعجابية من أجل إنقاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل التخفيف من التكاليف ودعم مالية الشركات ودعم الاستثمار وتسهيل الدخول إلى الأسواق وتسهيل الخدمات الرقمية".

وأوضح أنه "رغم أهمية وتنوع تلك التدابير تبقى موجهة للقطاع المهيكّل، في حين 30 في المئة لا يزال قطاعا غير مهيكّل أي حوالي 30 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تصلها هاته التدابير".

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 0.8 في المئة من الشركات المغلقة، فيما بلغت نسبة الشركات الكبيرة المغلقة 0.3 في المئة. وأوضحت دراسة أنفوريك أن 99 في المئة من الشركات المغلقة هي شركات صغيرة جدا، أغلبها لم يتمكن من الولوج إلى القروض المضمونة التي أعلنت عنها الدولة.

وأفاد الأستاذ الباحث بكلية الاقتصاد والتدبير بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة أن من الأسباب التي أدت إلى إفلاس تلك الشركات صعوبة الوصول إلى البرامج المتعلقة بالتمويل نظرا إلى بعض العقبات البيروقراطية وسوء استعمال تلك البرامج من طرف بعض الشركات التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة، مما حرم مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى هذه البرامج. وأشارت الدراسة إلى أنه تم الإبقاء على الإجراءات التي تهتم الآلاف من الشركات، والعديد منها لم يقو على البقاء

وأكد الأستاذ الباحث بكلية الاقتصاد والتدبير بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة زكرياء الزراري في تصريح لـ "العرب"، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة وبحكم بنيتها المالية الضعيفة تعد من أكبر المتضررين من الجائحة على الصعيد المحلي، ومنها قطاعا السياحة والتمويل والنسيج بعدهما قطاعا البناء والخدمات.

وأعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن تمديد استفادة العاملين في القطاع السياحي من التعويض الجزافي الشهري المحول من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد - 19 لفترة إضافية برسم أشهر يناير وفبراير ومارس.

وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط في أبريل 2020، فإن من أصل 57 في المئة من الشركات بالمغرب التي عرفت توقفا تاما، هناك 98 في المئة مشكلة من الشركات المتوسطة والصغيرة.

وحسب مندوبية التخطيط لسنة 2019، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93 في المئة من النسيج الاقتصادي بالمغرب موزعة بين 64 في المئة، كشرركات صغرى ونحو 29 في المئة كشرركات متوسطة بينما 7 فقط مكون من الشركات الكبرى.

لم تسعف حزم الدعم الحكومية الشركات المغربية على مواصلة نشاطها، حيث اضطرت عدد كبير منها إلى الإغلاق وتسريح العمالة رغم إجراءات الحكومة التي شملت قروضا إضافية إلى تأجيل سداد المستحقات وتخفيف التكاليف، إذ حذت البيروقراطية من وصول الدعم إلى العديد من المؤسسات في ظل الآثار الجسيمة لكورونا والتي فاقت في تداعياتها قدرات الدولة.

محمد مامون العلوبي
صحافي مغربي

الرباط - تأثرت الشركات المغربية المتوسطة والصغيرة بشكل كبير من تداعيات كوفيد - 19، ما دفع العديد منها إلى تعليق أنشطتها وإعلان إفلاسها بسبب تراكم إشكاليات التمويل بفعل ضغوط كورونا، ما يحمل إشارات حسب خبراء عن جسامه الخسائر وعجز الدولة عن ترميمها بسبب البيروقراطية وسوء التسيير الإداري للأزمة. حسب آخر دراسة صادرة عن مكتب الدراسات أنفوريك، بلغ عدد الشركات التي تم تسجيل إفلاسها في سنة 2020 ما مجموعه 6612 شركة، أي ما يشكل انخفاضا بنسبة 21.6 في المئة مقارنة مع سنة 2019.

وتكشف تقرير أنجزته مؤسسة التاماني الائتماني الفرنسية "بولر هيرميس" أن 8439 شركة أعلنت إفلاسها في المغرب في عام 2019 بزيادة معدلها 5 في المئة مقارنة مع العام الذي قبله. وبالرغم من أن سنة 2020 كانت سنة أزمة بامتياز بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب تداعيات جائحة كورونا، فإن معدل الشركات المغلقة كان أقل مقارنة بالسنوات الماضية.

وأفادت أنفوريك، في دراسة بعنوان "صعوبات المغرب 2020.. سنة استثنائية"، أن الانخفاض المسجل في معدل الشركات المغلقة خلال سنة 2020 يعتبر انخفاضا استثنائيا بالنظر إلى كون سنة 2020 سنة أزمة بامتياز وسنة سجل فيها المغرب أدنى معدلات النمو الاقتصادي بناقص 7 في المئة.

ويعزى هذا الانخفاض في معدل الشركات المغلقة إلى إجراءات الدعم التي قدمتها الدولة لفائدة الشركات في إطار منتجات القروض المضمونة التي أفرجت عنها كـ "ضمان أوكسجين" و"ضمان إقلاع"، فضلا عن الإجراءات المرافقة والمتعلقة بتأخير سداد العديد من المستحقات.

الموز سلاح الجزائر في معركة العجز التجاري

مطالب بالاعتماد على الزراعة لتنويع الصادرات

تقدم صادرات الموز الجزائرية للحكومة فرصة لالتقاط الأنفاس وتخفيف العجز التجاري الكبير بسبب انهيار عوائد النفط التي تمثل أكثر من نصف صادرات البلد، في وقت تتزايد فيه مطالب الأوساط الاقتصادية بالاعتماد على الزراعة لتنويع الصادرات.

الجزائر - في ظل تناقص إيرادات الطاقة وتزايد تكلفة الاستيراد، تلجأ حكومة الجزائر إلى المزارعين مثل مصطفى مزور للمساعدة في تقليص عجزها التجاري، فكان أن اقترضه هكتارا من الأرض بشرط زراعته موزا. وشيد مزور، الذي يملك مزرعة بندورة (طلماطم)، صوبا زراعية وجنى بالفعل محصولا من الموز على الأرض الجديدة قرب ساحل المتوسط.

وهو يقول إن المشروع "مربح للغاية"، وهو ما يرضي أيضا الحكومة التي تستفيد من المزرعات المحلية المبكرة لمحصول تكلف استيراده 35 مليون دولار في الربع الأول من 2019. ويقول مزور إن الموز "يسدر عليه ربحا أكبر من المحاصيل الأخرى لأن الفاكهة المستوردة أعلى ثمنا". وهو يخطط لإقامة جمعية لمتجحي الموز ويريد من الحكومة أن تتوسع في زراعته على الساحل.

وقال "بالنسبة إلى الموز، أهدافنا هي زيادة المساحات المنزعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل الاتجاه للتصدير". ولم تكن أزمة عجز الميزان التجاري وليدة أزمة كورونا، حيث تم ناقوس الخطر خلال العام 2019 بعدما تضاعف خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك لأول مرة منذ سنوات.

ويعاني الاقتصاد الجزائري من أزمة هيكلية مزمنة بسبب ارتباطه الكبير بالصناعة النفطية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد منذ عقود رغم جهود الحكومات المتعاقبة لتجاوز الوضع والتحول إلى اقتصاد متنوع.

وبدأت الجزائر تسجل تراجعا في ميزانها التجاري قبل سنوات بسبب الانهيار الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية، ما أدى إلى انخفاض عائدات البلاد إلى النصف تقريبا.

وتراجعت العائدات النفطية إلى 27 مليار دولار في 2016 قبل أن ترتفع إلى 33 مليار دولار في 2019، بعد أن كانت تحقق نحو 60 إلى 70 مليار دولار سنويا.

وأدى اضطراب العائدات النفطية إلى عجز سنوي مستمر في الموازنة العامة مما تسبب في فقدان ما بين 25 و30 مليار دولار سنويا من احتياطات البلاد من العملة الصعبة.

وانخفضت الاحتياطات النقدية من 197 مليار دولار إلى أقل من 70 مليار دولار مطلع هذا العام. وتخشى السلطات من نزوب احتياطي الصرف الذي يغطي عجز الموازنة السنوية منذ عام 2014.



أشجار مثمرة تنعش الزراعة

المفوضية الأوروبية تحذر بريطانيا من ضربة اقتصادية جراء الانفصال

وسيفرض نظام التسعيرة العالمي على الاتصالات.

وسيكون الخروج من الاتحاد الأوروبي إيذانا بفترة ممتدة من البطالة الهيكلية المرتفعة، ما يتسبب في فقدان بعض المكاسب الكبيرة المحققة في مجال التوظيف خلال السنوات القليلة الماضية. وستؤدي الحواجز الجمركية إلى انخفاض الهجرة وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع اقتصادي.

وسيطال التأثير الأكبر للقطاعات ذات العلاقات التجارية الأقوى مع الاتحاد الأوروبي أو الزيادات في التكاليف الجمركية أو غير الجمركية، أو الحساسية تجاه تغيرات الأسعار.

وسيعكس تأخر حركة البضائع بين الجانبين سلبا على الصناعات المعتمدة على استيراد قطع مصغرة في دول الاتحاد الأوروبي ويرفع من تكلفة استيرادها أيضا، ما قد يدفع المصنعين إلى نقل المصانع خارج بريطانيا.

المصنعين، خاصة مع بروز الفكرة التقليدية التي يتبناها المصنعون وأصحاب رؤوس الأموال لمواجهة التهديدات المالية والتمثلة في تسريح العمال.

المفوضية الأوروبية
الآثار السلبية ستكون أكبر على بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

كما سيخسر المواطنون البريطانيون التامينات الأوروبية التي كانت تمنح لهم، سواء على الصحة أو على الممتلكات. وبالنسبة إلى المواطنين الأوروبيين أو البريطانيين في أوروبا، سيحتج عليهم الدول في عناء تسوية الوضعية القانونية وطلب إقامة دائمة أو مؤقتة. وسيقتد البريطانيون العديد من ميزات حرية التنقل، وسيحتاجون إلى تأشيرة دخول إلى الاتحاد الأوروبي، كما سيضطرون إلى استخراج رخصة السياقة الدولية ليستطيعوا القيادة في أوروبا.

بعيد تماما عن مضاهاة منافع العلاقات التجارية التي تتيحها عضوية الاتحاد الأوروبي".

وتراجع الاقتصاد البريطاني على نحو غير مسبوق العام الماضي ليشهد أسوأ أداء له منذ عقود وسط توالي الضربات التي بدأت مع المفاوضات الشاقة حول عملية بريكست لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وجائحة كورونا وما رافقها من إجراءات عزل عام وإغلاق.

وكنتيجة للخروج، ستزداد الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات، بينما ستراجع حرية حركة العمالة. وستخضع البضائع البريطانية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي للفحوص والرسوم الجمركية التي تخضع لها بضائع أي دولة أجنبية من خارج الاتحاد، وهو ما ينطبق أيضا على الواردات الأوروبية إلى بريطانيا. وسترتفع أسعار المواد الأساسية مع انهيار قيمة الجنيه الإسترليني كما يتوقع، وسيرتفع مستوى المعيشة مع فقدان الكثير من الأفراد وظائفهم تأثرا بتضرر أرباح

بروكسل - حذرت المفوضية الأوروبية، الخميس، من أن الآثار السلبية لخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي ستكون أكبر بكثير على المملكة المتحدة منها على الاتحاد.

وقالت المفوضية الأوروبية إن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكلف التكتل نحو 0.5 في المئة من النمو الاقتصادي على مدى الشهور الأربعة والعشرين المقبلة، لكن الأثر على بريطانيا سيفوق أربعة أمثال ذلك جراء الانفصال". وأوضحت المفوضية "بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في المتوسط، يتوقع أن تنجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد على أساس بنود اتفاق التجارة الحرة خسارة في الناتج بنحو 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2022، ونحو 2.25 في المئة بالنسبة إلى بريطانيا".

وأضافت "باختصار، رغم أن اتفاق التجارة الحرة يحسن الوضع عند المقارنة بنتيجة عدم وجود اتفاق تجاري بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، فإنه